المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــــول

مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 19.94

المتعلق بمناطق التصدير الحرة

رئيس اللجنة

أبو بكر اعبيد

مقرر اللجنة

محمد عبو

الأمـــــانـــة الـــعـــامـــة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة القطاعات الإنتاجية

الولاية التشريعية **2015 – 2021**

السنة التشريعية **2020 – 2021**

- دورة أكتوبر 2020-

محتوى التقرير

- ورقة تقنية ؛
- ملخص التقرير ؛
- مقترح القانون كما أحيل على اللجنة وافقت عليه؛
- أوراق حضور السيدات والسادة المستشارين.

بطاقـــــة تقنيـــــة

- **رئيـــس اللجنـــــة :**

  المستشار أبوبكر اعبيد

- **مقرر اللجنـــــــــة :**

  المستشار محمد عبو

- **عدد الاجتماعـات: 01**

- **تاريخ إحالة مقترح القانون: 23 دجنبر 2020**

- **تاريخ التصويت على مقترح القانون: 26 يناير 2021**

- **عدد ساعات العمل: ساعة و 30 دقيقة**

- **الطاقم الإداري الذي أعد التقارير:**

  السيدة زهيرة زكـــي:رئيسة مصلحة اللجنة

  - السيد محمد ادعيجو
  - السيد أحمد جمالي
  - السيدة رجاء النيازي

ملخص التقرير

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة القطاعات الإنتاجية بمناسبة دراستها **لمقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التصدير الحرة (كما وافق عليه مجلس النواب).**

لقد تدارست اللجنة مقترح هذا القانون **بتاريخ 26 يناير 2021**، برئاسة **السيد أبوبكر اعبيد** رئيس اللجنة وبحضور السيد **مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي.**

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة عقدت اجتماعها المذكور أعلاه بحضور عدد محدود من السيدات والسادة المستشارين فيما شارك باقي أعضاء اللجنة عبر تقنية التواصل المرئي عن بعد تفعيلا للإجراءات والتدابير الوقائية المتخذة من طرف أجهزة المجلس في هذا الشأن جراء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد.

في البداية تفضل ممثل عن فرق الأغلبية بتقديم مقترح القانون سالف الذكر، موردا أن الهدف من وضع هذا المقترح يرتبط أساسا بكون قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1.19.125 في 16 من ربيع الآخر (13 ديسمبر2019) قد جاء بمجموعة من التعديلات همت المدونة العامة للضرائب وفصول مدونة الجمارك من بينها ما نصت عليه كل من المادتين 3و6 من هذا القانون وهما على الشكل التالي:

المادة3:

II- يراد بمناطق التسريع الصناعي حسب مدلول مدونة الجمارك المناطق الخاضعة لقانون 19.94 المتعلق بالمناطق الحرة للتصدير، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.1 بتاريخ 24 من شعبان 1415(26 يناير1995)

تحل عبارة "مناطق التسريع الصناعي " محل عبارة "المناطق الحرة للتصدير" في هذه المدونة وفي النصوص المتخذة لتطبيقها.

المادة6:

VI -يراد بمناطق التسريع الصناعي حسب مدلول هذه المدونة (أي المدونة العامة للضرائب) الخاضعة لقانون 19.94 المتعلق بالمناطق الحرة للتصدير الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم1.95.1 بتاريخ 24 من شعبان 1415(26 يناير 1995).

تحل عبارة "مناطق التسريع الصناعي" محل عبارة "المناطق الحرة للتصدير" في هذه المدونة وفي النصوص المتخذة لتطبيقها.

وأوضح نفس المتحدث أن جميع فصول ومواد المدونتين السالفتي الذكر المرتبطة بهذه العبارة قد تغيرت بما فيها النصوص المتخذة لتطبيقها، مما استدعى تغيير أحكام القانون رقم 19.94 وفقا للمقترح في إطار مادة فريدة كما يلي:

تحل عبارة **"مناطق التسريع الصناعي"** محل عبارة **"مناطق التصدير الحرة"** في عنوان ومواد القانون رقم 19.94.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

خلال مناقشتهم لمقترح القانون المذكور أعلاه، أشاد السيدات والسادة المستشارون بهذه المبادرة التشريعية الهادفة إلى تحقيق الملاءمة مع مقتضيات قانون المالية لسنة 2020 وذلك بتغيير وتتميم القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التصدير الحرة إلا أنهم عبروا عن تخوفهم من تداعيات هذه الخطوة

على حقوق العاملين بهذه المناطق سيما وأن إحداث مناطق التسريع الصناعي يشجع المستثمرين على البحث عن اليد العاملة الرخيصة.

فيما تساءل أحد المتدخلين عن الجدوى من استبدال التسمية، وما هي تأثيراتها الإيجابية وقيمتها المضافة على الاقتصاد الوطني في غمار غزو السوق المغربية بسلع ومنتوجات أجنبية تنافس المنتوجات المحلية، مما سينعكس على مستقبل الاستثمارات الوطنية وعلى وضعية وحقوق اليد العاملة، مطالبا في ذات الوقت بتدخل القطاع الحكومي الوصي لإنقاذ المقاولات التي تعاني صعوبات وإكراهات ذات صلة بالموضوع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار جوابه على تساؤلات وملاحظات السيدات والسادة المستشارين، أكد السيد الوزير على أهمية هذا المقترح قانون القاضي بتغيير المناطق الحرة للتصدير لأجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية والقطع مع المنافسة غير الشريفة، وبالتالي الحفاظ على متانة علاقاتنا التجارية مع القارة الأوروبية التي تستحوذ على نسبة 65% من الصادرات.

وأشار أيضا الى أن استبدال المناطق الحرة للتصدير بمناطق التسريع الصناعي أملته السياقات المشار إليها سابقا بعد إجراء مشاورات وتنسيق مسبقين مع وزارة المالية.

وفيما يتعلق بحقوق اليد العاملة، أفاد السيد الوزير أن الوعي النقابي ما فتئ اليوم يندرج ضمن ثقافة وسلوك المستثمر، مستدركا بأن الوزارة منفتحة لمعالجة أي ملف ذي صلة بالموضوع.

وفي ذات السياق، تطرق السيد الوزير إلى حرص الوزارة على تكوين وتأهيل الكفاءات كالمهندسين والتقنيين حسب طلبات المستثمرين ولم يبق الأمر اليوم محصورا في توفير اليد العاملة الرخيصة كما في السابق.

وبخصوص وضعية الموردين، أوضح نفس المتحدث بأن الوزارة حريصة على سن معايير دقيقة بخصوص الواردات الأجنبية تراعي شرطي السعر والجودة، مع الحرص في نفس الوقت على تقوية وتأهيل الصناعة الوطنية في إطار من التنافسية مستدلا في ذلك بعمل الوزارة على خفض حجم وقيمة الواردات بمبلغ يناهز 34 مليار درهم لتشجيع الإنتاج المحلي الوطني أولا، والرفع من حجم الصادرات ثانيا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عند عرض **مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التصدير الحرة** على التصويت بمادته الفريدة، وافقت عليه اللجنة **بالإجماع** وبدون تعديل.

مقرر اللجنة

محمد عبو

مقترح القانون كما أحيل على

اللجنة وو افقت عليه

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

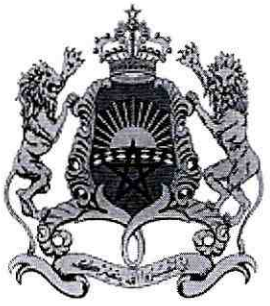

مقترح قانون
يقضي بتغيير القانون رقم 19.94
المتعلق بمناطق التصدير الحرة

(كما وافق عليه مجلس النواب في 22 دجنبر 2020)

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

الحبيب المالكي
رئيس مجلس النواب

مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التصدير الحرة

المادة الفريدة

تغير أحكام القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التصدير الحرة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.1 صادر في 24 من شعبان 1415 (26 يناير 1995) على الشكل التالي :

تحل عبارة "مناطق التسريع الصناعي" محل "مناطق التصدير الحرة" في عنوان ومواد القانون 19.94.

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

أوراق إثبات الحضـــور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2015 -2021
السنة التشريعية: 2020-2021
دورة أكتوبر 2020
اجتماع رقم: 94
تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 26 يناير 2021
الساعة: السادسة ساعة إلى السابعة والنصف مساء 18h.

عدد الحاضرين في اللجنة: 13
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....
المدة الزمنية: ..... ساعة ونصف

جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون رقم 69.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.690 الصادر في 12 من صفر 1442)30 سبتمبر 2020)بسن أحكام استثنائية تتعلق بالغرامات المالية الواجب أداؤها لاسترجاع إمكانية إصدار الشيكات. دراسة مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التصدير الحرة.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	أبوبكر أعبيد	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الأول	العربي العرايشي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الثاني	محمد زروال	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الثالث	أمال ميصرة	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الرابع	سيدي الطيب الموساوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الخامس	عبد الإله المهاجري	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة السادس	عبد الوهاب بلفقيه	الفريق الاشتراكي	
الأمين	عبد الرحيم أطمعي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
مساعد الأمين	امبارك حميا	الفريق الحركي	
المقرر	محمد عبو	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	إبراهيم شكيلي	فريق الأصالة والمعاصرة	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون رقم 69.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.690 الصادر في 12 من صفر 1442)30 سبتمبر 2020)بسن أحكام استثنائية تتعلق بالغرامات المالية الواجب أداؤها لاسترجاع إمكانية إصدار الشيكات. دراسة مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التصدير الحرة.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
امحمد احميدي	فريق الأصالة والمعاصرة	
حميد قميزة		
أحمد بابا اعمر حداد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
محمد لشهب		
محمد العزري		
أحمد احميميد		
يوسف بنجلون	فريق العدالة والتنمية	
سيدي مختار الجماني	الفريق الحركي	
محمد القندوسي	التجمع الوطني للأحرار	
عدي الشجري	التقدم والاشتراكية	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين غير أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون رقم 69.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.690 الصادر في 12 من صفر 1442)30 سبتمبر 2020)بسن أحكام استثنائية تتعلق بالغرامات المالية الواجب أداؤها لاسترجاع إمكانية إصدار الشيكات. دراسة مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التصدير الحرة.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
مبارك جميلي	العدالة والتنمية	
أمال العمري	الاتحاد الوطني للشغل	
اليحياوي فاطمة الزهراء	الاتحاد المغربي للشغل	
وفاء التاقي	الاتحاد المغربي للشغل	
الثيلي عبد الرحيم	الأصالة والمعاصرة	
محمد الباكوري	التجمع الوطني للأحرار	